

Distr.
GENERAL

S/1996/180*
12 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٢٨ (١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، في الفقرة ١ من قراره ١٠٢٨ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أن يأذن لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين بمواصلة رصد تجريد شبه جزيرة بريفلانكا من السلاح والقوات لمدة ثلاثة أشهر تمديد لفترة إضافية قوامها ثلاثة أشهر بناء على تقرير من الأمين العام يفيد بأن هذا التمديد سيسهم في زيادة تخفيف حدة التوتر هناك.

٢ - هذا التقرير يقدم عملاً بالفقرة ٢ من القرار نفسه، التي طلب مني المجلس فيها أن أقدم إليه، بحلول ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، تقريراً ينظر فيه المجلس في وقت مبكر، عن الحالة في شبه جزيرة بريفلانكا وكذلك عن التقدم المحرز من جانب جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نحو التوصل إلى تسوية تسمح بحل خلافتهما سلمياً، وأيضاً عن إمكانية تمديد الولاية الحالية أو قيام منظمة دولية أخرى بمهمة رصد تجريد شبه جزيرة بريفلانكا من السلاح والقوات.

٣ - وفي التقرير الذي قدمته عملاً بالقرارين ١٠٢٥ (١٩٩٥) و ١٠٢٦ (١٩٩٥)، أعربت عن اعتزامي إبقاء ٢٨ من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في منطقة بريفلانكا تحت قيادة وتوجيه رئيس المراقبين العسكريين الذي يتبع مقر الأمم المتحدة في نيويورك مباشرة (S/1996/83). ويكون اسم البعثة هو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا.

٤ - وقد أصبحت عملية مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في بريفلانكا بعثة منفصلة تحت قيادة الكولونيل السويدي غوران غونارسون. وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا تسيير دوريات يومية وعقد اجتماعات منتظمة أسبوعية مع القادة العسكريين وقادة الشرطة المحليين في دوبروفنيك وهيرسيك - نوفي. كما أن كبير المراقبين العسكريين ونائبه يحضران الاجتماعات التي تعقد، على مستوى أرفع من ذلك، مع القادة السياسيين والدينيين والثقافيين في المنطقة ومع ضباط الأركان العامة في زغرب وبلغراد بغية تعزيز الثقة وتحسين فرص الوصول إلى حل.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

ثانيا - الحالة في شبه جزيرة بريفلانكا

٥ - كنت قد أحطت مجلس الأمن علما، في تموز/يوليه ١٩٩٢، بأنه، مع تولي قوة الأمم المتحدة للحماية للمسؤولية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، أصبح الجيش الشعبي اليوغوسلافي مطالبا بالانسحاب من جميع مناطق كرواتيا (S/24353). ورغم حصول بعض الانسحاب إثر وصول قوة الأمم المتحدة للحماية، مكثت قوات الجيش الشعبي اليوغوسلافي في منطقة دوبروفنيك رغم الجهود التي بذلتها القوة تكرارا لتحقيق انسحابها. وفي اجتماعات عقدت مع سلطات بلغراد، أحيط اللوتننت جنرال ساتيش نامبيار، الذي كان آنذاك قائدا للقوة، بأنه إزاء الأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة بريفلانكا الى الشرق من دوبروفنيك، وهي المنطقة التي تحكم الدخول الى خليج كوتور، فإن انسحاب الجيش الشعبي اليوغوسلافي مرهون بتجريد شبه جزيرة بريفلانكا من السلاح وبضمان عدم وجود أسلحة كرواتية ثقيلة على مقربة منها. وكما هو موضح في الفقرة ١١ من تقريرتي إلى المجلس، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ (S/24353)، طلبت سلطات بلغراد أن تكون قوة الأمم المتحدة للحماية حاضرة في المنطقة لتأمين تجريد هذه المنطقة من السلاح والقوات، الى أن تحسم القضية التي قدمتها السلطات المذكورة إلى مؤتمر الاتحاد الأوروبي المعني بيوغوسلافيا السابقة بشأن تعيين حدود الدول في المنطقة المشار إليها، وذلك في إطار تسوية سياسية شاملة، أو إلى أن تبت محكمة العدل الدولية في المسألة.

٦ - وقد أشرت، في تقريرتي المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (S/24600)، الى أنه في أعقاب المناقشات اللاحقة التي أجرتها قوة الأمم المتحدة للحماية بشأن هذه المسألة، قبل الجانبان اقتراح وضعته قوة الأمم المتحدة للحماية. وبموجب هذا الاتفاق، ينسحب الجيش اليوغوسلافي (كما كان يدعى في ذلك الوقت الجيش الوطني ليوغوسلافيا) انسحابا كاملا من كرواتيا، وتجرد بريفلانكا من السلاح وتزال الأسلحة الثقيلة من المناطق المجاورة في كرواتيا والجبل الأسود. وقد بني الاتفاق على مفهوم إنشاء منطقة مجردة من السلاح على جانبي حدود كرواتيا/الجبل الأسود ("منطقة زرقاء") وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الثقيلة والتحصينات ("منطقة صفراء"). وتقوم قوة الأمم المتحدة للحماية و/أو بعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية برصد وتنفيذ هذا الاتفاق. وقد أذن مجلس الأمن، بموجب قراره ٧٧٩ (١٩٩٢) المؤرخ ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢، لقوة الأمم المتحدة للحماية بتولي مسؤولية رصد الترتيبات المتفق عليها لشبه جزيرة بريفلانكا. وأبلغت المجلس، برسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24710)، أن الجيش اليوغوسلافي قد أنهى انسحابه من إقليم كرواتيا بأكمله امتثالا للخطة التي وافق عليها المجلس، وأن المراقبين العسكريين التابعين لقوة الأمم المتحدة للحماية اتخذوا مراكزهم في شبه جزيرة بريفلانكا، حيث يرفرف علم الأمم المتحدة.

٧ - وفي الوقت الحاضر، رغم أن الحالة في شبه جزيرة بريفلانكا ما تزال ثابتة، فإن الاستفزازات من الجانبين تتواصل. والرصد الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في بريفلانكا للمنطقة المجردة من السلاح فيها قد أعيق على نحو خطير بسبب وقوع عدد من الانتهاكات داخل "المنطقة الزرقاء" - وهي منطقة أريد لها أن تكون خاضعة حصرا لسيطرة الأمم المتحدة كما يحظر على كلا الطرفين دخولها. وداخل هذه المنطقة، زودت أربع مواقع بالأفراد على نحو دائم وزودت منطقة واحدة بشكل متقطع

بالأفراد من جانب قوات الشرطة الخاصة الكرواتية. وبنيت هذه المواقع بحيث تشكل تحصينات من النوع العسكري مع أماكن ملائمة لوضع الدبابات وغيرها من الأسلحة الثقيلة فيها. ومنع مراقبو الأمم المتحدة العسكريون على الدوام من دخول المواقع الكرواتية، مما أدى إلى الحد من قدرة المراقبين على رصد المنطقة وفقا لولايتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زرع الألغام في منطقتين في الجانب الكرواتي هدد سلامة المراقبين العسكريين وحد من حركتهم بدرجة كبيرة. وفي الجانب التابع للجبل الأسود زودت نقطة تفتيش للشرطة الخاصة بالأفراد على نحو دائم منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وتقول سلطات الجبل الأسود أن نقطة التفتيش هذه أنشأت ردا على إنشاء نقطة تفتيش كرواتية في تشيبافيتشا في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٨ - وما زال كلا الطرفين على خلاف حول طبيعة ونطاق المنطقة الصفراء وهما يواصلان بناء تحصينات دفاعية ميدانية داخل هذه المنطقة. وعلى العموم تتألف هذه التحصينات من نقاط محصنة يدعم أحدها الآخر مع حماية فوقية من مواقع منشأة في العمق. وتشمل المواقع الأقوى عددا من الملاجئ المحصنة ذات أمدية نيرانية واسعة، وأماكن للإقامة، وفي بعض الحالات مواقع لإطلاق نيران الهاون. وتوجد علامات على حقول الألغام تبين أنها مزروعة أمام المواقع الأمامية. وتحتل الشرطة الخاصة بعض المواقع وبعضها الآخر غير مزود بالأفراد. والجانبان موجودان في الجزء الشمالي من المنطقة الصفراء. وفي الجانب الكرواتي، وضعت الوحدات العسكرية في منطقة دوبرافكا وأفادت تقارير مراقبي الأمم المتحدة العسكريين عن وجود الدبابات والمدفعية والمدافع المضادة للطائرات. ونظرا للحظر الدائم المفروض على الحركة في إحدى المناطق على الجانب التابع للجبل الأسود، فإن تنظيمات القوات اليوغوسلافية غير معروفة على نحو يقيني. بيد أن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في بريفلانكا يعتقدون أن هناك عناصر لا يستهان بها موجودة.

ثالثا - التقدم المحرز بشأن التوصل إلى تسوية

٩ - زار السيد كوفي أنان، ممثلي الخاص بريفلانكا قبل مغادرته منطقة البعثة، وأجرى مناقشات مع الرئيس بولاتوفيتش، رئيس جمهورية الجبل الأسود، والرئيس ميلوسيفيتش، رئيس جمهورية صربيا، والرئيس توديمان رئيس جمهورية كرواتيا، وأصر الرئيس توديمان، في اجتماع مع ممثلي الخاص، عقد في ١ آذار/مارس ١٩٩٦، على أن بريفلانكا كانت من الناحية التاريخية، إقليميا تابعا لكرواتيا وأنه لا مجال للاعتراض على سيادة كرواتيا، أو إدخال تغييرات على الحدود، أو إجراء مفاوضات بشأن الإقليم. ومع ذلك فإن كرواتيا مستعدة لتناقش مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جميع الجوانب التي تتعلق بريفلانكا وقد قدمت عددا من الاقتراحات لتخفيف حدة التوتر وحل المسألة عن طريق المفاوضات الثنائية.

١٠ - وفي أثناء اجتماع بين ممثلي الخاص والرئيس ميلوسيفيتش، رئيس صربيا، عقد في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، بيّن هذا الأخير أن بريفلانكا تظل المسألة الثنائية الوحيدة التي لم تحل بعد مع كرواتيا. ومع ذلك فإن الجانب الصربي مستعد للعمل على إيجاد حل "بيني" مما ييسر إقامة علاقات طبيعية مع كرواتيا، ولكن ليس التطبيع الكامل للعلاقات. وذكر الرئيس بولاتوفيتش، رئيس الجبل الأسود، في اجتماع مع السيد أنان، عقد في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، أنه ملتزم بتحقيق تسوية عن طريق التفاوض ولكن ريثما تتحقق هذه التسوية، ينبغي الإبقاء على الحالة الراهنة. وتعتزم جمهورية الجبل الأسود الاستجابة لمجموعة

من الاقتراحات الكرواتية المتصلة ببريفلاكا وهي مستعدة لإجراء محادثات بناءة بشأن الاقتراحات المتصلة بالإنشاء المشترك للهياكل الأساسية وتوسيع إمكانيات السياحة.

١١ - وبالرغم من أن جميع الأطراف تبدو ملتزمة بحل سلمي لقضية بريفلانكا، فإنها تختلف حول المنظمة الدولية التي ينبغي أن تقوم برصد شبه الجزيرة ريثما يتم التوصل إلى هذا الحل. فالمسؤولون الكرواتيون أعربوا عن تفضيلهم لبعثة تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بغية إزالة الانطباع، الناجم في اعتقادهم عن حضور الأمم المتحدة، والمتمثل في أن المنطقة متنازع عليها ومهددة بخطر المواجهة المسلحة. والرئيس بولاتوفيتش ذكر أن قيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برصد المنطقة أمر غير مقبول طالما لا تتمتع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بالعضوية الكاملة في هذه المنظمة. بينما أعرب الرئيس بولاتوفيتش وميلوسيفيتش كلاهما عن رضاهما عن الولاية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا، ووجها نداء لتجديدها في الوقت الذي تتواصل فيه المفاوضات مع كرواتيا. وأبلغ ممثلي الخاص، في مناقشات أجراها مع مسؤولي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن المنظمة لن تكون في موقف يسمح لها بقبول المسؤولية عن رصد تجريد شبه الجزيرة من السلاح في المستقبل القريب.

رابعا - ملاحظات

١٢ - ما زالت شبه جزيرة بريفلانكا منطقة متوترة ولكنها ثابتة تتسم بإمكان نشوب مواجهة عسكرية فيها بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية غير أن جميع الأطراف أعربت عن رغبتها في حل الخلافات القائمة بينها بالوسائل السلمية من خلال التفاوض. وقد تسارعت عملية التفاوض على امتداد الأشهر الأخيرة وذلك بقيام كلا الجانبين بالنظر في اتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة يمكن أن تخفف حدة التوتر وتتيح تحقيق كامل للإمكانيات الاقتصادية والسياحية التي تتمتع بها المنطقة. والأطراف متفقة على أن وجود مراقبين دوليين يشكل تأكيدا هاما يساهم في الحد من التوتر وتهيئة جو أكثر إيجابية لإجراء المفاوضات، ولكنها غير متفقة بشأن المنظمة التي ينبغي أن تؤدي هذه المهمة.

١٣ - ومن الضروري أن تحسن الأطراف التعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا إذا أريد للبعثة أن ترصد اتفاق التجريد من السلاح على نحو فعال. ومما له أهمية كبيرة، الانتهاكات التي تحدث في المنطقة الزرقاء، والتي ما فتئت تتزايد بإطراد في الأشهر الأخيرة. وبالرغم من عدم وجود أي أدلة على حدوث أعمال عسكرية عدائية في المنطقة في الوقت الحالي، فإنه يساورني القلق لاحتمال أن تؤدي هذه الانتهاكات إذا لم يوضع حد لها، إلى زيادة التوتر وإمكان اندلاع نزاع في المنطقة.

١٤ - وبالنظر إلى عدم وجود مزيد من التقدم بين الأطراف بشأن الوصول إلى حل عن طريق التفاوض للخلافات القائمة بينها، وعدم وجود اتفاق بينها على منظمة بديلة تتولى رصد المنطقة، فإنني أعتبر أن استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا سوف يساهم في تخفيف حدة التوتر هناك.

— — — — —